

ما يرى ويفوت بين أهله بحسب نفعهم فيرجح المقاتل ومن قتله أكثر على غيره والفارس على الرجل والمرأة التي تداوى الجرحى ونسقى العطاش على التي تحفظ الرجال (وعلمه الاخماس الاربعة في الاظهر) والثاني أصل الغنيمة والثالث خمس الخمس سهم المصالح وهو مستحق وفي قوله مستحب (قلت) أخذان من الرافض في الشرح (انما يرضخ لذي حضر بسلا اجرة و باذن الامام على الصحيح والله أعلم) فان حضر صغير اذ لم يرضخ له على الصحيح لانه منهم بموالاته أهل دينه بل يعززه ان رأى ذلك وان حضر باذنه باجرة فله الاجرة فقط

كامل فراجعه والرضخ افة العطاء القليل وهو بالضاد والخاء المجتمين وجوز بعضهم في الخاء الالهال أيضا وضرعنا سيد كره (قوله وسواء أذن السيد الخ) فرضحه لسيدته ان لم يكن مكانها ولا مبعضان كان مكانها فلهأ ومبعضان صاحب التوبة ان كان مهايأة والافلهما (تنبيهه) من كل من هؤلاء في أثناء القتال أسهم له (قوله وهو مستحق) بفتح الخاء أي واجب بسبب الحضور كالسهم الا أنه ناقص عنه فلذلك كان من الاخماس الاربعة (قوله و باذن الامام) ولو مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره وان زادت على سهم الرجل وهذا فيما اذا استاجر وله اجرة المثل فيما اذا أكرهه ولا شيء له في عدم الاذن بل يعززه ان رآه مصلحة والله أعلم

(كتاب قسم الصدقات مستحقها) والقسم بفتح فسكون بمعنى تقدير الانصاء هنا والصدقات جمع صدقة سميت بذلك لاشعارها بصدق نية باذنها وهي شاملة للندوبة وتخصيصها بالزكوات لانه المراد هنا وذلك كرت هنالما فيها من قسم الامام ونعلقها بسبب المال كباقي (قوله مستحقها) أي عليهم وأشار بذلك الى أن ذكرهم زيادة على الترجة وليس معيبا (قوله وهم ثمانية) وأنواع ما تجب فيه الزكاة أيضا ثمانية ابل وبقرو غنم وذهب وفضة وزرع ونخل وكرم وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة (قوله للفقراء الخ) أضاف فيها الصدقات الى الاصناف الاربعة الاولى باللام المفيدة للملك والى الاربعه الاخيرة بني المفيدة للظرفية للاشارة الى اطلاق الملك في الاولى وتقييده بصرفه في مصارفه في الاخيرة حتى لو لم يصر فوه فيها استرجع منهم كله وما بقي وذكرا للظرفية في كل صنفين من هذه الاربعه للاشارة الى أن الاولين منها يأخذان لغيرهما والاخيرين منها يأخذان لانفسهما (قوله الفقير) الذي هو مفرد الفقراء عن يستحق الزكاة (قوله بقم) أي كل منهما أو أحدهما (قوله من حاجته) أي كفايته لعمره الغالب أو بقية ولا يعتبر عمره مونه ولو كان عنده كفاية ذلك وعليه بدون لم يعط حتى يصر فيه (قوله أو ثلاثة) قال شيخنا الرملي أو أربعة فان زاد عليها فهو من المسكين (قوله وثيابه) وحلى المرأة كالثياب (قوله ولولو لتجمل) أي ولو مرة في العام أي مع كونها لا تقه به كالحلى وكذا يقال في المسكن نعم ان استغنى بسكنى نحو المدارس قال شيخنا أو بنحو الاجرة منع مسكنه فقره (قوله وعبدته) أي اللاتق به ومثله خيل الجندي غير المرتزق أو لم يعطه الامام وكذا آلة الحترف وكتب العالم المحتاج اليها ولو من نحو طب أو وعظ أو تعددت من فن واحد منهم ان تعددت من كتاب ترك له الاصح ومثل كتب العلم تواريخ الخلفاء الاربعة لا غيرهم وأشعار نحو اللغة (قوله وماله الغائب) ولو حكا كحاضر حبل بينه وبينه (قوله والمؤجل) وان قصر الاجل وقيد شيخنا الاعطاء لهدن بما اذا لم يجد من يقرضه ما فرجعه (قوله الى أن يصل الى ماله) صوابه الى أن يصل اليه ماله أو اسقاط لفظ الى لان

(قوله فان حضر الخ) مثله فيما يظهر عبد الكافر المسلم اذا حضر بغير اذن الامام لانه لسيدته وهو كافر (قوله فله الاجرة) أي ولو بلغت سهم الرجل على الاصح في باب السير قلت والظاهره أنها ولو بلغت سهم الفارس جاز أيضا بحسب الحاجة (كتاب قسم الصدقات)

سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها (قول المتن ولا كسب) قال الزركشي لم يجعلوا الغنى بالكسب كالمال فيما يجب عليه كالحج بل فيما يجب له كزكاة قيل كان من حق المؤلف أن يذكر الآية كما فعل المحرر ثم يسوق بيان الاصناف ليكون الكلام مرتباً بعضه ببعض وانما بدأ في الآية بالفقير لشدة حاجته (قول المتن مسكنه وثيابه) أي اللاتقان به فيما يظهر (قول المتن وماله الغائب) أي قياسا على فسوخ المرأة النكاح بمثل ذلك قال البغوي قال الزركشي والقياس أنه يعطى من سهم ابن السبيل لامن سهم الفقراء

منع الفقير مسكنه وثيابه) وان كانت لتجمل قال ابن كعب وعبدته التي يحتاج الى خدمته ذكره عنه في الروضة على وفق بحث الرافض وقال وهو متعين (وماله الغائب في من حلتين والمؤجل) فبأخصا يكفيه الى أن يصل الى ماله والى أن يصل الاجل

(وكسب لا يلبق به) فيتركه ويأخذ (١٩٦) (ولو اشتغل بعم) شرعى كافى الروضة وأصلها (والكسب بمنعه) من الاشتغال به (فقير)

ما ذكره من أفراد ابن السبيل فتأمل (قوله وكسب لا يلبق به) أو يلبق به ولم يجهد من يستعمله فيه ولو كان من ذوى البيوت الذين لم تجر عادتهم بالتكسب فله الاخذ وان قدر عليه لانه غير لائق به رفا (قوله بعم شرعى) ولو بما يظهر الباطن كالتصوف ومثل العلم آله كالتحقيق والافتقار لانه لا يلبق به وكذا ان صوم المهر حيث جاز (قوله فبشغل بالعم) ان كان فيه تخصيص والافتقار على شياً (قوله ويأخذ) أى ما يكفيه ويكفى بمونه الملازمة نفقته كأبيه وولده وعبد المحتاج اليه لزوجته قال شيخنا الرملى فراجع (قوله بالنوافل) ولو مؤكدة ومؤقتة فلا يعطى (قوله فرض كفاية) أى اصالة أو غالباً يدخل المجتهد يعطى وكل فرض كفاية كذلك وفرض العين بالاولى (قوله الزمالة) هى العاهة كفاية المحكم وفى الصحاح آفة فى الحيوان والمراد هنا ما يمنع من التكسب (قوله والمكفى) قال شيخنا فلولا يكفه فله أخذ تمام كفايته ولو من زكاة المنفق عليه من زوج أو قريب كالزوج الفقير ان يأخذ من زكاة زوجته وان أعادها لها من النفقة ومنعهم دفع زكاته لمن تلزمه نفقته يحمل على من تكفبه النفقة وعم بما ذكر أنه لو امتنع قريبه من الاتفاق عليه واستحى من رفعه الى الحاكم كان له الاخذ لانه غير مكفى أيضاً ومثله ما لو أعسر الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ بذلك ومثله ما لو مات المنفق ولقريبه الاخذ من زكاته بعمونه كما قاله شيخنا (قوله بنفقة زوج) ولو فى العدة أو ناشرة قدرتها على الطاعة حالاً كما يأتى (قوله ليس فقيراً) عبارة أصله والشرحين والروضة لا يعطى وما سلكه المصنف أولى لايهام عبارتهم أنه من الفقير فلا يعطى فيخرج عن الحد المتقدم ولا تعطى الناشرة قدرتها على الطاعة حالاً كما مر (قوله سبعة أو ثمانية) وكذا ستة أو خمسة كما مر عن شيخنا الرملى وخالفه شيخنا الزيدى فى الخمسة (قوله على ما يلبق الخ) قال شيخنا الرملى ولو اعتاد مادونه لم يزد عليه (قوله ساع) وهو الجانبى (قوله وكاتب) يكتب ما أعطاه أرباب الاموال (قوله يجمع الخ) هو تفسير للحاشر وكذا من يجمع ذوى السهمان ومنه العريف الذى يعرف أرباب الاستحقاق كالنقيب والمشومنه الكيال والعداد والوزان ان فعلوا ذلك فى مال المستحقين فان فعلوه تمييز الزكاة من المال فأجرتهم على المالك (قوله وحافظ لها) أى للاموال التى هى الزكاة ومثله الراعى لها والخازن ونحوهم ومحل ذلك قبل قبض الامام لها والافأجرتهم فى جلة السهمان من مال المصالح لافى سهم العامل (تفسيه) اذا فرق المالك أو جعل الامام لمن يعمل جعلاً من بيت المال فلا عمل كاسياً نى (قوله لا القاضى والوالى الخ) أى اذا قاموا بما يعمله العامل عماداً كولا يعطون من الزكاة شيئاً (قوله والمؤلفة) أى من المسلمين امام مؤلفة الكفار وهم من برجى اسلامه أو يخاف من شره فلا يعطون من زكاته ولا غير هال ان الله تعالى أمر الاسلام وأهله وأغنى عن التأليف ومثله كما قال بعضهم ان لا ينزل بالمسلمين والعباد بانه نازلة (قوله وبينته ضيقة) أى ليس لها قوة من نشأ مسلماً لانها منزلة فى الاسلام (قوله أوله شرف) أى أو من قوى اسلامه لكن له شرف الخ لها نظراً

فبشغل بالعم ويأخذ (ولو اشتغل بالنوافل فلا) أى فليس بفقير فيكسب ولا يشتغل بها والفرق أن الاشتغال بالعم فرض كفاية (ولا يشترط فيه) أى فى الفقير الذى يأخذ الزمالة ولا التعفف عن المسئلة على الجدب) والقديم بشرط ان لان غير الزمن يمكنه الكسب وغير المتعفف اذا سأل أعطى ومنع الاول التوجهين (والمكفى بنفقة قريب أو زوج ليس فقيراً فى الاصح) لانه غير محتاج كالمكسب كل يوم قدر كفايته والثانى ينظر الى أنه لا مال له ولا كسب ويمنع تشبيهه بالمكسب (والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقفاً من كفايته ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة وفى الروضة كاصلها وسواء كان ما يملكه من المال أو يكسب نصاباً أو أقل أو أكثر والمعتبر من قولنا يقع موقفاً من كفايته الطعم والشرب والملبس والسكن وسائر ما لا بد منه على ما يلبق بالخال من غير اسراف ولا تقير الشخص ولكن هو فى

نفقته (والعامل ساع وكاتب) وحاسب وقاسم وحاشر يجمع ذوى الاموال) وحافظ لها (لا القاضى والوالى) أى والى الاقليم (قوله والامام فلا حق لهم فى الزكاة) وهم اذا لم يتلوه عوائق خمس الخمس المراد للمصالح العامة لان عملهم علم (والمؤلف من أسلم وبيت ضيقة) له شرف

يتوقع باعطائه اسلام غيره والذهب انهم يعطون من الزكاة) والقول الثاني من سهم المصالح وقوة كلام الروضة كصلها يقتضي القطع بالاط
 لا يتعد الرقاب المكاتبون) فيدفع اليهم ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي (١٩٧) بنجومهم ويشترط كون الكتابة

محمية ويجوز الدفع قبل
 حلول النجم وبغير اذن
 السيد (والغرام ان
 استدان لنفسه في غير
 معصية) كنفقة عياله
 (أعطى) بخلاف المستدين
 في معصية كالتجروالاصراف
 في النفقة فلا يعطى
 (قلت الاصح يعطى اذا
 تاب واقفا علم) صححه
 في الروضة أيضا ووجه
 مقابله بانه يتخذ التوبة
 ذريعة للأخذ ويعود
 والرافى حتى الوجهين
 وتصحيح كل منهما عن
 جماعة (والاظهر اشتراط
 حاجته) بان لا يقدر على
 وفاء ما استدانه والثاني
 لا يشترط لعموم الآية
 (دون حلول الدين) فلا
 يشترط (قلت الاصح
 اشتراط حلوله واقفا علم)
 ليكون محتاجا الى وفائه
 والاول ينظر الى وجوبه
 (أو) استدان (لاصلاح
 ذات البين) أى الحال
 بين القوم كان بخاف فتنه
 بين قبيلتين تنازعنا في قبيل
 لم يظهر قائله فيتحمل العبة
 تسكبنا للفتنة (أعطى مع
 الفنى) بالعقار والعرض
 والنقد لعموم الآية (وقيل
 ان كان غنيا بنقد فلا)

(قوله يعطون من الزكاة) أى سواء قسم الامام أو المالك وسواء احتيج اليهم أو لا وما في المنهج من شرط أن
 يضم الامام وان يحتاج اليهم ليس في محله في هذين القسمين وقد يحتاج اليه في القسمين الباقيين من المؤلفات
 وهم من يكفينا ثم من يليه من الكفار أو ما في الزكاة فان حمل كلامه على ذلك فواضح (قوله والرقاب) جمع
 رقبة عبر بها عن الشخص لان الرق كالحبل في عنقه ثم غاب استعماله في المكاتبين كما ذكره المصنف (قوله
 فيدفع) أى يدفع الامام مطلقا والمالك غير السيد والسيد من غير زكاة نفسه كما قاله شيخنا الرملى وغيره قال
 لانه ما لو كان له وهو لا يدفع للمالك (قوله اليهم) أى الى سيدهم وهو أولى (قوله ويشترط كون الكتابة محمية)
 وأن تكون لجيعة وأما مكاتب البعض فان كان باقية حرا فكذلك والا فلا يعطى شيئا لان كتابته فاسدة
 كما يعلم من محله ولا عبرة بما يأتى كاهو المعتمد (قوله والغرام) وهو ثلاثة أقسام اما لنفسه أو لاصلاح ذات
 البين أو لضمان ويعتبر الفرق في غير الثاني كما يأتى (قوله لنفسه) ومثله لاقراء ضيف أو ببناء مسجد أو رباط
 ونحو ذلك فيشترط فيه الحاجة الآتية (قوله في غير معصية) ولا بد من نيته بقصد ذلك تشهد عليه بالقرائن
 (قوله أعطى) وان صرفه في معصية (قوله بخلاف المستدين في معصية) أى صرفه فيها كما يؤخذ من
 كلام الشارح والا أعطى أيضا (قوله والاصراف في النفقة فلا يعطى) وهو مجرور وعطفا على الحر فهو حرام
 لكونه باستدانة مالو كان من مال عنده فلا يحرم (قوله اذا تاب) ولا بد من نيته على توبته كما سر (قوله ووجه
 مقابله) بضم الواو مع تشديد الجيم المكسورة بانه قد يتخذ التوبة ذريعة للأخذ ويعود ومنع بان الاصل
 عدم ذلك (قوله بان لا يقدر) أى يفقد عنده ولا يكف بيع نحو مسكنه ولا غيره قال شيخنا الرملى
 ولا يكف الكسب وان عصى بالدين ولو وفى دينه من فرض لم يرجع عليه بما أخذه لبقاء الدين أو ببراء
 استردوان طرفين بعده قبل الرد (قوله الاصح) عدل اليه عن الاظهر المعبر به في الحرر وتبعه المصنف
 ليفيد أن الخلاف أوجه كفى الشرح ليوافق اصطلاحه (قوله أى الحال بين القوم) هو بيان لذات
 البين (قوله في قبيل) ولومن غير آدمى كمنحو كلب بل ليس قيدا كما سيذكره (قوله لم يظهر)
 ليس قيدا أيضا (قوله الآية) فدخل أنها ليست قيدا بل القيمة وغيرها كذلك (قوله أعطى الخ)
 أى ان كان ما استدانه باقيا وحل أجله فان وفاه من ماله أو لم يحل أجله لم يعط شيئا (قوله في مال) ليس
 قيدا كما سر (قوله أهمهم انتم) لان المال كالنفس لما عمل به وهو المعتمد (قوله بغير اذن) وكذا باذن

(قوله والقول الثاني من سهم المصالح) أنظر ما الجواب عن الآية حينئذ قال الزركشى ولو فرق المالك سقط
 سهم المؤلفات أى لان الامام هو الذى يعطيهم اذا دعت الى ذلك حاجة ودعا اليه اجتهاده قاله ابن الرفعة
 والماوردى وغيرهما (قول المتن المكاتبون) أى خلافا للمالك وأحدى جعلهما المراد أن يشتري بذلك
 رقاب العتق لان اقتراهم في الآية مع الغارمين وكأ أنه يدفع للغارمين كذلك الرقاب (قول المتن والاضر
 اشتراط حاجته كالمكاتب) (فائدة) محل الخلاف في غير الاستدانة للمعصية والا فلا بد في الاعطاء من
 الحاجة قطعاً ولو قدر هذا الغارم على الكسب لم يكف نعم ان كان استدان في معصية فمحل نظر (قول المتن
 قلت الاصح) هنا يقتضى ان الخلاف وجهان وهو ما في الشرحين وصدر عبارة المتن يقتضى أنه قولان
 (قوله أى الحال) تفسير لذات البين قال المطرزي قولهم اصلاح ذات البين بيني الاحوال التى بينهم واصلاحها
 بالتهديد ولما كانت ملابسة للبين وصفت به فقيل لها ذات البين كما قيل للامرار ذات الصدور كذلك انتهى
 (قول المتن أعطى مع الفنى) لو استدان لعماره مسجد أو اقراء ضيف لم يعط مع الفنى قال الزركشى

يعطى والفرق ان اخراجه في الغرم ليس فيه مشقة بيع العقار أو المرض فيه ولو كان الشرم متوقفا على مال فتحمل قيمة المتلف ففى اعطائه مع
 الفنى وجهان أهمهما ان لما فيه من المصلحة الكلية والثاني المنع لان فتنه لهم أشد ولو لمه الدين بال ضمان بغير اذن وهو معصرا أعطى ما يقتضى

به الدين (وسبيل الله تعالى وهم المرتزقة الذين لهم حق في النبي فلا يعطون من الزكاة) وابن السبيل من سفر (من بلده أو بلد كان مقباه (أو مجتاز) يبلد في سفره (وشرطه الحاجة وعدم المعصية) بسفره فان كان معه ما يحتاج اليه في سفره أو كان سفره معصية لم يعط فيعطى في الطاعة كالسفر للحج والزيارة وفي المباح كالسفر لطلب الآتي والترفة وفيه وجه أنه لا يعطى (وشرط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام) فلا يعطى لكافر لحديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فرد في قسراتهم (وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) فلا يحل لها قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولآل محمد ورواه مسلم وقال لأهل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسله الأيدي ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يفتيك أي بل يفتيكم رواه الطبراني (وكنتم مولاهم) أي مولى بني هاشم وبني المطلب فلا يحل له (في الأصح) لحديث مولى القوم منهم صححه

(١٩٨)

غزاة لاني لهم) بان نشطوا للجهاد ولم يتجددوا له (فيعطون مع النبي) بخلاف من هجره

وأعسره والاصل (قوله وسبيل الله) سمي بذلك لانه طريق موصل الى الله تعالى (قوله غزاة) هو خير عن سبيل الله بحرف من الاول والثاني أي أهل سبيل الله أحوال غزاة فراجعه (قوله ولم يتجددوا له) أي لم يرتزقوا من النبي كاسيد كره (قوله فلا يعطون من الزكاة) وان تعذر الصنف لهم من النبي وعلى أغنياء المسلمين اعانهم حينئذ (قوله وابن السبيل) أي ابن الطريق نسب اليها بالولادة مما لفته ملازمة لها ساوكة فيها (قوله من سفر) خلافا لملك وأبي حنيفة رضي الله عنهما (قوله أو مجتاز) وقالا لا تمة الثلاثة (قوله معه) خرج به مالو كان كسوا أو وجد من يقرضه فلا يمنعان من اعطائه على المعتمد خلافا لافي المنهج وفارق عدم الاعطاء لمن له مال غائب اذا وجد من يقرضه بأن السفر أشق والحاجة فيه أشد (قوله والترفة) فيعطى وان كانت حاملة على سفره ولو تلب العاصي بسفره ما أعطى من حين التوبة ولا يعطى الهائم لانه من العاصي بسفره فيعطى العاصي في سفره لانه كالعالم من تقييد الشرح به (قوله وفيه) أي في السفر المباح ودخل في الطاعة الواجب والمنسوب وسكت عن المكروه كسفر التجارة في كفا المولى فيعطى فيه لانه غير معصية ولو ذكروه بدل المباح أو معه لكان أولى (قوله وشرط أخذ الزكاة) أي من حيث كونها زكاة فلو كان باجارة ولو من سهم العامل جازت من كافر وهاشمي وغيرهما (قوله الاسلام) وكذا الحرية الكاملة الا في المكاتب كاسر ولا يعطى البعض شيئا كاسر (قوله وأن لا يكون) أي الآخذ ولو أني (قوله هاشميا ولا مطلبيا) أي منتسبا اليهما ولا حدما فخرج أولاد بناتهم من غيرهم لانهم لاحق لهم في خمس الخمس (قوله وكنتم مولاهم) أي عتيقهم ولو أني وكذا أولاده ومن له الولاء عليه أيضا منهم بتوجه اعطاه أولاد بناته من غيرهم أخذاهم بالاولى (تنبيه) ذكر شيخنا الرملي في شرحه أنه يلحق بالزكاة في شرط الآخذ المذكور وكل واجب باصل الشرع كالنذر والكفارة والواجبة انتهى وفيه بحث ظاهر يدرك بمراجعة مواضع هذه المذكورات فراجع (قوله مولى القوم منهم) أي منسوب اليهم ويرتونه فخرج نحو ابن الاخت وان ورد ابن أخت القوم منهم لعدم ما ذكر (تنبيه) علم مما ذكر أن للاعني دفعها وقبضها لنفسه ولغيره وأنه يصح قبضها لغيره ومع عدم العلم بصفها كذا قاله شيخنا كغيره واعتمده هنا وهذا مخالف لما صرحه في الهبة ان الصدقة والمهبة لا تصح من الأحمى ولا له فلعل الوجه أن ما هناك كإهنا فليراجع (فرع) ذكر ابن عبد البر كاتقل عنه أن زوجاته صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الزكاة لوجوب نفقتهن عليه صلى الله عليه وسلم بعد موته كافي حياته فراجع وحوره انتهى

(فصل) في مقتضى صرف الزكاة وصفة من يأخذها وما يؤخذ منها (قوله من طلب) ليس قيد (قوله وعلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله الامام) ومثله غيره ممن له ولاية الاعطاء (قوله استحقاقه) أي للزكاة ومثلها الوصية للفقراء والوقف عليهم بخلاف الوقف على الاغنياء لا بد فيه من بينة (قوله عمل به) وفي نسخة

كلا استدانة لنفسه (قول الماتن أو مجتاز) هذا بالاجماع وأما الاول فخالف فيه أبو حنيفة ومالك لان السبيل هو الطريق فلا يضاف الا لمن لا يسه وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام من حيث ان اللفظ لا يتناول له الاجاز الاول وهو مجاز مغلوب فلا يجمع بينه وبين الحقيقة الغالبة كالحلف لا ينام على فراش لا يحنث بالنوم على الارض (قوله فان كان معه الخ) لو كان كسوا باجز الاعطاء وفارق ما سلف في الفقير لضرورة السفر هنا (قول الماتن ولا مطلبيا) قال بعضهم اجموعا على جواز دفعها لبني المطلب الا الشافعي وهو منهم (فرع) أولاد بنات بني هاشم والمطلب يحل لهم الصدقة باتفاق لانه لاحق لهم في الخمس (فصل من طلب زكاة) (قول الماتن عمل بمله) قال الرافعي ولم يخرجوه على القضاء بالمعنى قال ابن الرفعة

لانه

الترمذي وغيره والثاني قال المنع فيهم لاستغنائهم بخمس الخمس كما تقدم ولا حق لمولاهم فيه فتحله

(فصل من طلب زكاة) كقول الامام استحقاقا وهدمه عمل بمله) فلا يجوز الصنف لمن علم عدم استحقاقه

صحة ولم يخرج على القضاء بالعلم لعدم الحكم هنا ولو قامت بينه بخلاف علمه لم يعمل بهما لم تذكر قوله من حالة
الى غيرها ولو قامت بخلاف ظنه عمل بهما لأنها أقوى منه (قوله ويجوز لمن الخ) نعم ان كان محجورا عليه بسفه
فالدفع لولي له (قوله ادعى فقرا أو مسكنة) أي وأنه غير كسوب (قوله أي لم يعلم واحدا منهما) دفع به توهم
ان عدم العلم احدهما لا يستلزم عدم العلم بالآخر مع ان المقصود عدم العلم بهما معا فتأمل (قوله فان عرفه
مال) سواء منع صرف جمع الزكاة اليه أو بعضها ويعطى في الثاني ما زاد على ماله بلايين (قوله كلف البيئنة)
أي فيما يحتاج في دعوى تلفه اليها والصدق يمينه أو بلايين على التفصيل في الوديعة على المعتمد (قوله
ادعى عيالا) أي تلزمه مؤتمهم (قوله يكلف البيئنة في الاصح) ومقابله لا يكلف البيئنة قال الزركشي ولا بد عليه
من اليمين ولم يذكر الشارح هذا المقابل ولعله لكونه يعلم بمقابله أو أنه من أفراده فتأمل (قوله وحاله يشهد
الخ) قيد لحل القطع والافيه وجهان في الروضة أحدهما أنه كذلك وهو المعتمد (قوله فان لم يخرج استرد
منهما) أي بعد مدة الامهال التي في كلام الشارح المقدرة بثلاثة أيام وقال شيخنا انما يسترد منهما اذا
مضى عام الاخذ فقبل مضيه يطالب الغازي بالغزو أو الرد ولو عاد بعد السفر فان كان قبل دخوله بلاد الحرب
أو بعد هاولم يقاتل مع قرب العدو واسترد منه الجميع أيضا والا فلا ولورجع بعد الغزو وفضل معه شيء فان كان
يسرا أو فتر على نفسه لم يسترد والا استرد يطالب ابن السبيل بالسفرا والرد فان عاد بعد السفر استرد الفاضل
منه مطلقا سواء فتر على نفسه أو كان الفاضل يسيرا وكذا لو لم يصرفه وعاد به وصرفه ولو في غير حاجة السفر
رجع عليه بما لا يحتاج اليه في حاجة السفر وكل ما يسترد يجب رده بعينه ان كان باقيا والافيدله (قوله ويجتمل
الخ) يفيد أن الاعطاء حالة ارادة الخروج والمراد بالتأخر ثلاثة أيام فأقل (قوله بالعمل) هو جواب
الزركشي وبه سقط ما طال به بعضهم من أنه كيف يحتاج العامل الى بيئنة مع الامام مع أنه الذي ولاه
وأجاب بأنه يصور بما اذا اختلف الامام أو ولاة نائبه ولم يعلم هو به أو ان الامام نسي توليته لان ذلك مبني على أن
البيئنة تخبر بأنه عامل وهو ليس مراد ان يحتاج الى ذلك مع المالك (تنبيه) لو عتق المكاتب بغير ما أخذه
أو برى الغارم من الدين بغيره أو استغنى في غير الغارم لتدات البيئنة بغيره استرد من كل ما أخذه ولا يكفي قول
صاحب الدين أخذت الدين منه لاحتمال أنه أعطاه من غير ما أخذه من الزكاة (قوله والصف الثاني من
المؤلفة) وهو من له شرف في قومه يطالب بيئنة ومثله الصنفان الآخرون وهما مانع شر الكفار وما نهي الزكاة
فيطالبان بالبيئنة أيضا وهذا ان كانا مسلمين كما يعلم مما مر (قوله والاول) وهو ضعيف النية في الاسلام يقبل
قوله أي بلايين ولا بيئنة (قوله اخبار عدلين) وكذا رجل وامرأتان أو عدل واحد أو فاسق ظن صدقه أو

لانه ليس بحكم وقال النووي لانه ليس فيه اضرار بعين بخلاف الحكم انتهى وقوله من طلب الحكم هو كذلك
وان لم يطلب (قول المتن لم يكلف الخ) دليله أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للذين سألاه بعد ان أعلمهما
أنه لاحظ فيها الغنى وكذا يصدق في دعوى عدم الكسب قال الماوردي واذا كان ظاهر حاله مخالفا لمسلئته
وقوة بدنه وحسن هيئة فينبغي أن يقول له على طريق الوعظ ما قاله صلى الله عليه وسلم للذين سألاه لاحظ فيها
لغنى ولا تدي قوة يكتب ثم هذا لا يختص بالزكاة ففي الوقف على الفقراء والوصية لهم كذلك كما صرح به
المارودي في الاولى وبمحة الزركشي في الثانية بخلاف الوقف على الاغنياء فان الغنى لا يقبل منه الا بيئنة
(قوله البيئنة لسهولتها) قال الماوردي ولا يشترط كونها من أهل الخبرة الباطنة بخلاف الشهادة بفقره (قول
المتن في الاصح) لم يذكر الشارح مقابله وهو عدم تكليف البيئنة قياسا على دعوى الفقر قال الزركشي
وعليه فلا بد من اليمين قطعا (قوله بلايين ولايين) قال الزركشي لانه في أمر مستقبل (قوله ويجتمل
تأخير الخروج الخ) هذا يفيد انه انما يعطى اذا حان وقت الخروج وبه صرح الرافعي في الغازي ومثله ابن

ويجوز لمن علم استحقاؤه
(والا) أي وان لم يعلم
استحقاؤه وعدمه أي لم يعلم
واحدا منهما (فان ادعى
فقرا أو مسكنة لم يكلف بيئنة)
لعرسها ولا يخلف ان انهم
في الاصح (فان عرفه
مال وادعى تلفه كلف البيئنة)
لسهولتها (وكذا ان ادعى
عيالا) يكلف البيئنة (في
الاصح) ولو قال لا كسبي
وحاله يشهد بصدقه بأن كان
شيخا كبيرا أو زمنا أعطى
بلايين ولايين (ويعطى
غازوا بن سبيل بقولها) بلا
بيئنة ولايين (فان لم يخرج
استرد) منها ويحتمل
تأخير الخروج لا تظار
الرفقة وتحصيل الاهبة
وغيرهما (ويطالب عامل
ومكاتب وغارم بيئنة)
بالعمل والكتابة والغرم
لسهولتها والصف الثاني
من المؤلفة يطالب بيئنة
والاول يقبل قوله (وهي)
أي البيئنة في هذه المسائل
وماتقدم (اخبار عدلين)

جمع يبعد تواطؤهم على الكذب ولو ثلاثة (قوله وتنفى عنها) أي البينة ظاهرة في جميع هذا الفصل أخذنا من
 تعميمه السابق وفيه بحث يعلم بالتأمل (قوله تصديق رب الدين أو السيد) أي ان ظن صدقه ومثله ما تقدم
 قريبا (قوله ويعطى الخ) قال الزركشي جميع ما صرف في صفة من يأخذ من هنا في قدر ما يأخذ (قوله أي كل
 منهما) قدر ذلك لاجل افراد الضمائر الآتية (قوله اذالم الخ) تقييد محل كلام المصنف ولا يخرج من سيذكرة
 بعد (قوله قلت الاصح الخ) لم يتقدم في كلام المحرر ذلك خلاف يستدرك عليه ولم يذكر الشارح مقابله مع
 احتمال كلام المصنف لسكون الخلاف نصا أو أوجها أو أقوالا أو طرقا فراجع (قوله العمر الغالب) وهو
 ستون سنة وبعده يعطى سنة بعد سنة (قوله فيشترى به الخ) يفيد أنه لا يعطى من النقدا يكفيه لماذا ذكر
 بل مقدار ايكون ثمن العار تفي غلته بذلك أو بما يتم به ذلك ان كان مال الكال بعضه ويشترى به المالك لكن بعد
 قبضه أو الامام ولو قبل قبضه أو يلزمه بالشرع وينعنه من التصرف فيه بغيره ويملك ما يشترى له ويورث عنه نعم
 يمنع الشراء كما يعطى له من مال الزكاة (قوله قلت الخ) نعم ان كان ما يعطى له لا يفي بقيمتها لم يزد عليه
 كما صرف في الشراء (قوله ما يشترى) مفعول يعطى الثاني (قوله ما يفي ربحه بكفايته غالبا) أي بحسب عادة
 بلده ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاماكن والازمنة فراعى ذلك على الاوجه وما ذكره الاثمة انما
 هو بالنظر للغالب في زمانهم ومن له أكثر من حرفة يعطى لما يكفيه منها فان كفاه كل واحد من حرف
 متعددة أعطى لادناها وان لم تكفه واحدة زبد له قدر كفايته كذا قال شيخنا الرملي فانظره مع ما صرف
 (قوله فالبقي) بالموحدة المفتوحة من بيع البقول وهي الخضراوات (قوله والباقلائي) بتخفيف اللام
 أو تشديدها على ما صرف هو من بيع الباقلا وهو الفول ولو مصلوقا (قوله والبقال) هو بالموحدة المفتوحة
 والقاف الثقيلة ويقال له القامى بالفاء وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت ومن جعله بالنون فقد صحفه فان
 ذلك يسمى النقلي بالنون المضمومة بغير ألف بعد القاف وهو من يبيع نحو اللوز والجوز (قوله والبراز)
 بوحدة ثم مجتمتين بينهما ألف بائع البرازي الاقشة واصل البرازم لمتاع البيت (قوله والغارم) أي لغير
 اصلاح ذات البين لما صرف أنه يعطى مع الغنى (قوله ما يوصله الخ) فان أراد الرجوع أعطى مدة اياها أيضا وكذا
 مدة اقامة لا تمنع الترخص ولو ثمانية عشر يوما ولو رجع من بعض المسافة وقد نفق جميع ما أخذه فان كان
 لنحو عده الاسطر لم يرجع عليه والارجع عليه بما يقابل ما لم يسافر كما صرف (قوله قدر حاجته) له ولعياله
 (قوله في الثغر) هو بفتح المثلثة وله محل الخافة والمراد بقدر اقامته بحيث ما ظن فيه الاقامة فان زادت زبد

(وكذا تصديق رب الدين)
 في الغارم (والسيد) في
 المكاتب يعني عنها (في
 الاصح) لظهور الحال
 والثاني لا يفتنى لاحتمال
 التواطؤ (ويعطى الفقير
 والمسكين) أي كل منهما
 اذالم يحسن الكسب بحرفة
 ولاتجارة (كفاية سنة)
 لان الزكاة تتكرر كل سنة
 فتحصل بها الكفاية سنة
 (قلت الاصح المنصوص
 وقول الجمهور) يعطى
 (كفاية العمر الغالب
 فيشترى به عقارا يستغله)
 ويستغنى عن الزكاة (والله
 أعلم) ومن يحسن الكسب
 بحرفة يعطى ما يشترى به
 الاتها قلت قيمتها وكثرت
 أو بتجارة يعطى ما يشترى
 به مما يحسن التجارة فيه ما
 يفي ربحه بكفايته غالبا
 فالبقي يعكفتي بخمسة
 دراهم والباقلائي بعشرة
 والغارم بعشرين والخباز
 بخمسين والبقال بمائة
 والطار بالف والبراز بالفين
 والصبري بخمسة آلاف
 والجوهري بعشرة آلاف
 (و) يعطى (المكاتب
 والغارم) أي كل منهما
 (قدر دينه) فان قدر على
 بعضه أعطى الباقي (و)
 يعطى (ابن السبيل

السبيل (قوله ولا يحتاج) لوقال فلا يحتاج لان هذا مستفاد من تعبيره بالاخبار (قوله
 لاحتمال التواطؤ) هو في مسئلة رب الدين أقوى لان المكاتب يظهر حاله من الاستقلال بسبب العتق بعد
 الاداء ولهذا قال ابن أبي عصرون بقبول السيد دون رب الدين (قول المتن ويعطى الفقير الخ) قال الزركشي
 اعلم ان الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفات المقتضية للاستحقاق ومن هنا الخ في كيفية الصرف
 وقدره (قوله لان الزكاة الخ) عضده بعضهم أيضا بما في الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل لاهله
 كفاية سنة (قول المتن فيشترى به الخ) إشارة الى أنه لا يدفع له ما يكفيه عمره دفعة وانما يدفع على الوجه
 المذكور بدليل ان من قدر على الكسب الكافي له يوما فبما لا يعطى شيئا قال الرافعي وكان هذا فيما اذا أمن
 أهل الضياع والاف يمكن من نصب عامل يتجر له ويعطى ولا يتعين شراء العقار (قوله أي كل منهما) قدر
 ذلك لاجل افراد الضمير الآتي (قول المتن قدر حاجته) قال الرافعي وسكت الجمهور عن نفقة عياله واعطائها
 ليس ببعيد قال الزركشي وبه جزم الفارقي وقوله ومقيا أي ويجهده المعطى في قدر مدة الاقامة فان زادت

ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو موضع ماله) ان كان له في طريقه مال وان احتاج الى كسوة أعطيها (و) يعطى (الغازي) زاده
 قدر حاجته لنفقة وكسوة اهل بيته وارجعوا مقيا هنالك (أي في الثغر) (وفرسا) ان كان يقاتل فارسا (وسلاحا) وعبرة المحررو يشترى له الفرس

له ولو قصد عدم الرجوع لم يعط مؤنة الاياب وينبغي أن يعطى لمدة الإقامة بقدر الحاجة للغزودون مازاد
 فلراجع (قوله ويصير ذلك) اسم الاشارة على ظاهر كلام المصنف راجع لما يعطاه ومنه الفرس والسلاح
 وهو صحيح في الاول دون الآخر بل لا بد فيهما من التملك فان أعطى قيمتهما فكالاول فذكر عبارة
 الروضة لبيان المراد من عبارة المصنف والمحرر والحكم بملكه لما ذكر بحسب الظاهر حين الاعطاء فلا
 ينافى ما صرح من استرداد الفاضل لتبين عدم ملكه فتمأمل (قوله يجوز أن يستأجره) أى الفرس والسلاح
 أى يستأجرهما الامام ويعطيهما له ويجوز أن يعيرهما له اذا اشتراها من هذا السهم سواء وقعها أو لا ذلك
 ذلك منه وليس هذه عارية حقيقة اذا الامام غير مالك فلا ضمان لو تلفار يصدق في تلفها بمجيبه (قوله
 ويهيأ لهما) أى من جهة الامام ولا يملك ذلك ولو تملك الامام فيستردهما اذا رجعا (قوله مركوب)
 أى غير الذى يقابل عليه الغازى (قوله ان كان السفر طويلا) أى وليس سفر نزهة على المعتمد قاله شيخنا
 فانظره مع ما صرح واعتمد الخطيب الاعطاء فيه (قوله وما ينقل الخ) عطف على مركوب وهو نحو بغل
 وحصار (قوله ما يراه الامام) أى ان فرق فان فرق المالك فبإياه التملك (قوله يعطى) أى ان لم يكن
 مستأجرا لم يتطوع كما صرح (قوله اجرة مثل عمله) فان لم يعمل لم يعط شيأ (قوله فان زاد سهمه) انظر ما سهم
 العامل الذى تعتبر زيادته على الاجرة أو نقصه عنها (قوله كفقير غارم) فيه تأمل ومثله قول الماوردى
 كقيم مسكين فهو معترض أيضا لان شرط اعطائه الفقر (قوله يعطى) أى بأخذ لان الخبر له (قوله
 باحداهما) أى من زكاة واحدة وبقى معه ما أخذ منها الا انه لا يملك الاخذ بصفة من زكاة باخرى من اخرى ولو
 أخذ بصفة الغرم ودفع ما أخذ لغريمه فله الاخذ بصفة الفقرا أيضا نعم ان كانت احدى الصفتين غزوا
 أعطى بهما معالان الغزو يعود دفعه علينا (قوله ثم يقسم) أى مال الزكاة بعد تقسيم اجرة العامل (قوله
 والثانى) أى مقابل الاظهر وليس فى المسئلة طرق وخالف بعضهم فيه بما قال الماوردى للامام أن يجمع
 للفقراء بين الزكاة والخمس والكفارة

(فصل) فى حكم استيعاب المستحقين ونقل الزكاة وغير ذلك (قوله يجب استيعاب الاصناف) أى
 ولو فى زكاة الفطر (قوله ان قسم الامام) ولو بنائبه ومنه العامل اذا أذن له الامام فى عزل نصيبه وتقدم أنه

زاده بعد ذلك (قول المتن ويصير ذلك ملكا) فضيته أنه لا يسترده منه اذا رجع وبه صرح الفارقى قال لانه
 أعطى لتحصيل غرض وهو تحقيق الغزو ووجوبه ويشبهه أن يأتى فيه ما سلف فى فاضل النفقة انتهى قاله
 الزركشى (قول المتن ويهيأ له الخ) أى ويسترد ذلك منه اذا رجع كما يفهم من قوة العبارة ثم قضية كلامه
 تهئية ذلك لابن السبيل حتى فى سفر النزهة وهو بعيد (قول المتن فى الاظهر) المسئلة فيها طرق ثلاث قال
 الزركشى ولا يقال كان ينبغي التعبير بالذهب لان الاصح طريقة القولين انتهى بقلت هذا بناء منه على ان
 التعبير بالذهب انما يكون أو يحسن اذا أريد به الطريقة القاطعة وليس كذلك (تنبيه) حكم الصفات
 كالصفتين فى جريان الخلاف المذكور ثم المراد منع الاعطاء بهادفعة واحدة أو اعطاه بالفرم فاداه لفرم به جاز
 اعطاؤه بعد ذلك بالفرم قال الزركشى ولو قال أخذ باحداهما كان أولى لان الخبر له لا يعطى ثم المراد
 صفات استحقاق الزكاة والا فاطهاشمى الغازى ياخذ من الذى به ما قطع كما سلف فى باب

(فصل يجب استيعاب الاصناف) قال الامام لو صرف سهم الفقراء والمساكين الى الفقراء نظرا الى أن
 احتياج الفقراء أشد فهو نظر باطل لان مقصود الشرع ان تزول حاجة المحتاجين والمساكين أقرب الى
 حصول ذلك فيهم من الفقراء فلا يمتنع أن يكون غرض الشارع صرف سهم المساكين حتى يتماسكوا
 ولا يصيروا الى حد الفقر (قول المتن ان قسم الامام) مثله العامل يقسم فيعزل حصة نفسه ثم يفرق الباقي

والسلاح وفى الروضة
 كاصلها يعطى ما يشترهما
 به (ويصير ذلك ملكا
 له) ويجوز أن يستأجرا
 له (ويهيأ له لابن السبيل)
 أى لكل منهما (مركوب
 ان كان السفر طويلا أو
 كان) هو (ضعيفا لا يطيق
 المشى وما ينقل عليه الزاد
 ومتاعه الأأن يكون قدرا
 يعتاد مثله حمله بنفسه) فلا
 وكذا لو كان السفر قصيرا
 وهو قوى والمؤلفة يهطون
 ما يراه الامام قال الماوردى
 على قدر كفتهم وكفايتهم
 والعامل يعطى اجرة مثل
 عمله فان زاد سهمه عليها
 رد الفاضل على سائر
 الاصناف وان نقص بكل
 من مال الزكاة ثم يقسم
 ويجوز أن يكمل من سهم
 المصالح (ومن فيه صفتا
 استحقاق) كفقير غارم
 (يعطى باحداهما فقط فى
 الاظهر) لان عطف بعض
 المستحقين على بعض فى
 الآية يقتضى التباين والثانى
 يعطى بهما مجعلا تعدد
 الوصف كتعدد الشخص
 (فصل يجب استيعاب
 الاصناف) الثمانية فى
 القسم (ان قسم الامام

عامل بان جعل أصحاب الاموال الزكواتهم الى الامام (فالقسمة على سبعة فان فقد بعضهم) أيضا (فعل الموجودين) منهم فان لم يوجد أحد منهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا أو يوجد بعضهم (واذا قسم الامام استوعب من الزكوات الحاصلة عنده أحد كل صنف) وجوبا (وكذا استوعب المالك) الأحاد وجوبا (ان انحصر المستحقون في البلد وروى بهم المالك الا فيجب اعطاء ثلاثة) من كل صنف كره في الآية بصيغة الجمع وهو الزاد في سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس ولا عامل في قسم المالك ويجوز أن يكون واحدا بحسب الحاجة كما استغنى عنه فيما تقدم (ونجب التسوية بين الاصناف) وان كانت حاجة بعضهم أشد الا العامل فلا يزداد على أجره مثل عمله كما سبق (لابين أحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الأأن يقسم الامام فيحرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات) قاله في التتمة وتعقبه في الروضة بأنه خلاف مقتضى اطلاق الجمهور واستحباب التسوية (والاظهر منع نقل الزكاة)

قدر أجره مثل عمله فقط (قوله وهناك عامل) سواء أذن له الامام في العمل أم لا قال شيخنا ويستحق احصه جميع الصنف وان كان واحدا وفيه نظر مع ما مر أنه لا يزداد على أجره مثل عمله فراجع (قوله بان جعل الخ) وكذا لو تبرع بعمله أو استأجره الامام أو جعل جزأ من بيت المال (قوله فان فقد بعضهم) أي في البلد بالنسبة للمالك أو مطلقا للامام ولو امتنعوا من أخذها فواتوا (قوله استوعب) أي ان روى المال واستوت الحاجات والاقسام الاحوج ان كان والعمل بالمصلحة (قوله من الزكوات) أي مجموعها لا من كل واحدة فله اعطاء كل زكاة مالك مستحق واحد (قوله أحاد كل صنف) ولو في غير البلد الذي هو فيه (قوله وكذا يستوعب المالك الأحاد وجوبا) على المعتد وكذا نجب التسوية بينهم بذلك الشرط (قوله ان انحصر الخ) أي وقت الوجوب في محل الوجوب بان سهل عدمه بمافي النكاح قاله شيخنا الرمي وفيه نظر (قوله وروى بهم المال) أي بحاجاتهم الناجزة قاله شيخنا الرمي (قوله وان كانت حاجة بعضهم أشد) فيجب نقل ما زاد عن صنف الى صنف ناقص (قوله فيحرم) هو المعتد بالتسوية واجبة خلافا لما في الروضة المذكور (تنبيه) علم مما ذكر انه يجب على الامام تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الأحاد وكذا التسوية بينهم عند تساوي الحاجات وان يجب على المالك الا ولان وكذا الثالث والرابع على المعتد ان انحصر او روى في يوم المال فقوله لا بين أحاد الصنف هو فيما اذا لم ينحصروا (فرع) لو أدخل الامام أو المالك بصنف ضمن كل نصيبه أو بواحد من صنف ضمن له أقل متمول وضمان الامام في الزكوات ان بقي منها شيء عنده والافني ماله وضمان المالك في ماله والمستحقين حيثما ابرأوه منها وتسقط عنه كالتبعية ولم مطلقا التصرف في حصصهم قبل قبضها بالاعتدال أو ابراء واذا ماتوا فمضى لورثتهم ولو أغنياء فان كان الوارث المالك سقطت عنهم الزكاة والتبعية ولا يضر غناهم بعد وقت الوجوب ولا غيبتهم عن البلد بعده (قوله منع نقل الزكاة) المراد بنقلها أن يعطى منها لمن لم يكن في محلها وقت الوجوب سواء كان من أهل ذلك المحل أو من غيرهم وسواء أخرجها عن المحل أو جازأ به وقت الوجوب اليه فلم يولم ينحصر المستحقون في البلد جازأ اعطاء من جاءها بعد وقت الوجوب قاله شيخنا فراجع ولو خرج مع المستحقين الى خارج المحل ودفعها لهم حينئذ لم يمنع وخرج بالزكاة غيرها كالكفارة والوصية والنذر والوقف فيجوز النقل فيما لم يخص منها (قوله من بلد الوجوب) أي الى محل يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر من أهل ذلك البلد والمراد بالبلد محل الوجوب كالقرية والحالة ومحل الإقامة لذى الخيام والسفينتين فيها فان لم يكن في ذلك المحل مستحق تعين أقرب محل يوجد فيه المستحق اليه وقت الوجوب فم يجوز في الدين اخراج زكاته في كل من محل الدائن والمدين وقت الوجوب أو بعده وكذا لو تنقص النصاب ببلدين كعشرين شاة ببلد وعشرين باخرى فله اخراج شاة في احدهما مع الكراهة فان أخرج في كل بلد نصفها لم يكره (قوله أي يحرم

قاله الزركشي (قول المتن على سبعة) أي وليس للامام أن ياخذ منهم العامل لنفسه وان تولها لان نظره عام وحقه في الشيء (قول المتن فان فقد بعضهم الخ) المراد هنا القدم مطلقا وأمان البلدة خاصة فسيأتي في المتن (تنبيه) لو فقد بعض صنف رد على باقيه ولو فضل شيء عن كفايته من وجد فالظاهر ان الامام يحفظه الى وجود أهله ولا يرد على الباقي الا مادام بصفة الاستحقاق ويدل على ذلك قولهم لو فقد بعض الاصناف من البلد خاصة وفضل المال عن كفايته وجب النقل (قول المتن من الزكوات) ير يدان الزكوات في يده كزكاة واحدة فله اعطاء شخص زكاة واحدة لكن استشكل ذلك الشاشي بان كل صدقة ملك للمستحقين فكيف يتأني التخصيص (قوله وجوبا) ان روى بهم المال (قوله الذي هو للجنس) صفة لابن السبيل (قول المتن الا أن يقسم الامام الخ) مثله المالك اذا انحصر او روى بهم المال

(قوله)

من بلد الوجوب مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه المستحقون بان تصرف بهم أي يحرم

ولا يجزئ لما في حديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم والثاني يجوز النقل ويجزئ للاطلاق في الآية (ولو عدم الاصناف في البلد ووجب النقل) الى أقرب البلاد اليه (أو) عدم (بعضهم) (٢٠٣) وجوزنا النقل مع وجودهم

(ولا يجزئ) هو تفسير للمنع (قوله والثاني يجوز النقل ويجزئ) واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كابن الصلاح وابن الفركاح وغيرهم قال شيخنا تبعنا الشيخنا الرمي ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يثق به من الأئمة كالاذاعي والسبكي والاسنوي على المعتمد (قوله ولو عدم الاصناف الخ) وكذا الوصل عنهم شيء يجب نقله لما ذكر (قوله وجوزنا النقل) أي على الرجوح (قوله فبرد) أي ان لم يفضل عنهم والواجب نقل الفاضل للمام (قوله وفي الروضة الخ) هو تقييد لاطلاق المصنف منع النقل بكونه على المالك لا الامام (قوله وتفرقة) المشار اليه بقوله أو عدم بعضهم الخ كذا قاله شيخنا وفيه نظر والوجه أن يراد به التفرقة كما يؤخذ مما بعده وتفرقة بجرور عطفًا على جواز (تنبيه) مؤنة النقل حيث جاز على المالك قبل أخذ الساعي والافهي في الزكاة فيباع جزء منه له وكذا لا تقاها من نحو خطر (فرع) لو قال فرق هذا على الساكن لم يدخل هو ولا يهونه وان نص عليه كذا قاله شيخنا واعتمده وفيه نظر (قوله فرق الامام) ولو بنائه ومن نائبه المالك اذا أذن له في التفرقة (قوله جواز النقل) وان انحصر المستحقون في البلد على ما تقدم (قوله وهذا أشبه) وهو المعتمد (قوله وشرط الساعي الخ) وسيأتي ان بعته واجب على الامام (قوله حرا عدلا) المراد بالعدل في الشهادة فلا حاجة لقوله حرا كما فعل شيخ الاسلام في المنهج قال شيخنا ومقتضاه اشترط السمع والنطق والذكورة وعدم التهمة ونحو ذلك وليس كذلك على المعتمد (قوله بابواب الزكاة) وان لم يعرف غيرها (قوله فان عينه أخذ ودفع) ان أرى يأخذ شيء معين ودفعه لمعين لم يشترط شيء مما ذكر في جواز كونه كافرا أو فاسقا وعبدا وغيرهم وان أرى يدبر ذلك اشترطت العدالة دون الفقه ولعل هذا محمل كلام المصنف وفيه على ذلك تأمل فخره (قوله دون الفقه) أي فلا يشترط وكذا الحريه والذكورة قاله شيخنا فتأمل (قوله وتقدم شرط الخ) فلا يستعمل الامام واحدا من هؤلاء أعطاه من سهم المصلح لان الزكاة (قوله أي الساعي) أي بامر الامام لانه المعتمد (قوله المحرم) أي في حق من يتم حوله عنده والافند تمام حوله (قوله فوق الوقت الوجوب) أي وقت انعقاد الزكاة في ذلك الوقت والافلاخراج عند التصفية والجناد (قوله واجب على الامام) سواء في المال الحولي وغيره (قوله وسم) بالمهمل الساكنة وقيل بالمجتمعة أيضا وهو لغة التأثير بالسكى بالنار وقيل الاول لما في الوجه خاصة والثاني أهم (قوله نعم الصدقة والتي) هو قيد للندب في غيرهما مباح وموضعه مثلها وأما السكى لغير الوسم غرام مطلقا لان فرض شرعي وأما الخصاء غرام الا فيما كول صغير عرف الطيب له كما في البيع وأما الاتزاء فجاز في الباطن نحو مثله أو مقاربه كحبل بمثلها أو بحمير والافرام كحبل لبقرا أو

(قوله والثاني يجوز الخ) هو ما أفتى به ابن الصلاح وابن الفركاح عند وجود مصلحة من قريب ونحوه قال البغوي وعليه أكثر العلماء انتهى وقوله يجوز قال الزركشي الذي في الشرحين والروضة ان اختلاف في الاجزاء وأما التحريم فلا خلاف فيه وقيل عكسه وقيل فيها اه وظاهر كلام المتن جريان اختلاف ولو كان الفقهاء محصورين بالبلد (تنبيه) لو فضل شيء عن كفايتهم وجب نقل الفاضل (قوله للاطلاق الآية) أي وقياسا على الكفارات (قول المتن والافريد) هذا صادق بما اذا كان الموجود واحدا من صف فقط (قول المتن نعم الصدقة) مراده بها الابل والبقر والغنم ومثلها غيرهما من الخيل والبقال والحبر والبقيلة وغيرها لقوله والتي والوسم جوز بعضهم فيه الا محام وقيل بالاحمال للوجه بالا محام لسائر الجسد

فيه كالتزويج والتمار فوفت الوجوب فيه امتداد الحب وادراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثيرا اختلاف ثم بيت السماة لاخذ الزكوات واجب على الامام (ويسن وسم نعم الصدقة والتي) للاتباع في بعضها في الصحيحين وقياس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها وان يرادها واجب شرعا وضلت (في موضع) قال في الروضة كاصلها

صلب ظاهر (لا يكثر شعره)
والاولى في الغنم الآذان
وفي الابل والبقر الاخاذ
(ويكره في الوجه) قال في
الروضه قاله صاحب العدة
وفي قوله الاصح يحرم
وبه جزم البيهقي في
التهديب (وفي صحيح مسلم
لن فاعله والله أعلم) روى
مسلم عن جابر بنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
الضرب في الوجه وعن
الوصم في الوجه وأنه صلى
الله عليه وسلم مر عليه
جاءه موسم في وجهه فقال
لن الله الذي وسمه ثم السمة
في نعم صدقة زكاة أو صدقة
وفي نعم الجزية من النبي
جزية أو صغار
(فصل صدقة التطوع
سنة) لما ورد فيها من
الكتاب والسنة (وتحل
لغني وكافر) قال في الروضة
يستحب للغني التنزه عنها
ويكره له التعرض لآخذها
وفي البيان لا يحل له آخذها
مظهر اللفاقة وهو حسن
وفي الحاوي الغني بمال أو
بصنعة سؤاله حرام وما يأخذه
حرام عليه انتهى

غنم وما ورد من النهي بين الخيل والحبر يراد به الكراهة خشية قلة الخيل (قوله صلب) بضم الصاد واسكان
اللام (قوله ظاهر) بالطاء المشالة أي للناس (قوله في الغنم) بالمعنى الشامل للدمعز ومثلها ما قرأ بها كالفزال
(قوله وفي الابل والبقر الاخاذ) وكذا الخيل والبغال والخيول والفيلة ونحوها وروى الغنم أطف وفوقه الحبر
وفوقه البقر والبغال وفوقه الابل وفوقه الفيلة (قوله الاصح يحرم) أي في الوجه وهو المعتمد ومقابله
الكراهة قبله ولم ينسبه الشارح على أن الخلاف طرق أو أوجه مع احتمالهما فراجع (قوله لمن افه الخ)
وفي نسخة لمن فاعله بالإضافة وجاز لعنه لأنه غير معين وإنما يحرم لمعين ولو غير حيوان كالجناد نعم يجوز لمن
كافر معين بعدموته (قوله زكاة أو صدقة) أو طهارة أو لله وهو أبرك وأولى ولا نظر لما يتوهم من سلاقته
لنجاسة مثلاً (قوله وفي نعم الجزية من النبي عزبة أو صغار) وفي بقية النبي عزبة ويكفي عن اللفظ أكبر
حروفه كالسكاف من زكاة أو الجليم من الجزية
(فصل في صدقة التطوع بمعنى الغبر واجبة فصاح الاخبار (قوله سنة) أي مؤكدة وهذا باعتبار دفعها أي
اعطأها سنة من كل أحد ولو نبياً أو كافر الأمانع كإعانة على معصية وذ كر الحلال الآتي باعتبار أخذها وقبولها
وهو جائز أيضاً ولو لم يسمي ومطلبي على ما يأتي لا للنبي صلى الله عليه وسلم فلا تحل له وانظر بقية الانبياء والظاهر
عدم الحل فيهم أيضاً (قوله وتحل) بمعنى يحل قبولها كما مر بل يجب على نحو مضطر من نفسه وأخبره (قوله
لغني) بمافي الزكاة قاله شيخنا نقلاً عن شيخنا الرملي وفي شرحه اعتبار الفطرة كإب حجر (قوله وكافر)
أي غير حر بي وكذا له مع رجاء اسلام أو قرابة مثلاً (قوله ويكره) هو بيان لمفهوم يستحب وتفسير للراد
بالتنزه فالمراد به ما يبيع قبولها وسؤالها ولو بلسان الحال وهذا اذا لم يظهر اللفاقة كما يأتي (قوله لا يحل له) أي
يحرم أخذها بعده (قوله أو صنعة) وكذا بكسب (قوله سؤاله حرام) أي عند اظهار اللفاقة أو مع الحاح
أو ايداء لنفسه أو للسؤل أو الجاء إلى الاعطاء لحياة منه أو من غيره (قوله وما يأخذه حرام عليه) أي عند
شيء مما تقدم أو عند فقد صفة أعطى لآجلها قال شيخنا وحيث حرم لا يملك ما أخذه ويجبرده الا اذا علم
المعطي بحاله فيملكه ولا حرمة والا ان أخذه بسؤال أو اظهار لفاقة فيملكه مع الحرمة وفي شرح شيخنا
وحيث أعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه بملك ما أخذه ثم قال ويجري ذلك في
سائر عقود التبرع كهبية وهسية ووقف ونحوه وصية فراجع (تنبيه) متى حل له الاخذ وأعطاه لآجل
صفة معينة لم يجوز له صرف ما أخذه في غير ما فلو أعطاه درهماً لآخذ به رغباً لم يجوز له صرفه في ادم مثلاً أو
أعطاه رغبياً لآجله لم يجوز بيعه ولا التصدق به وهكذا الا ان ظهرت قرينة بان ذكر الصفة لنحوه تجمل كقوله
لنشر به قهوة مثلاً فيجوز صرفه فيما شاء (فرع) يندب التنزه عن قبول صدقة لنحوه شك في حل أو هتك
سروء أو دناءة أو ظنه انها لغرض ولو أخروا وعلم بما ذكر أنه لا يحرم أخذ الصدقة ممن في ماله حرام وان كثر
(قوله في نعم الجزية الخ) أي والسمة في نعم الجزية التي هي بعض النبي عزبة أو صغار فآخذ بقوله جزية وما
عطف عليه وأما بقية النبي عزبة غير الجزية فيكتب عليه في (تنبيه) الكسبي بالنار جازاً للحاجة وتركه توكل
أفضل ويجوز خصاء ما يؤكل لحمه في الصغر فقط ويحرم في غيره والظاهر ان مرجع الصغر العرف ويحرم
التحريض بين البهائم ويكره انزاء الحمر على الخيل لأنه سبب في قتلها
(فصل صدقة التطوع سنة) ذهب بعضهم إلى وجوب قبولها عملاً بمقتضى الامر في قوله تعالى فان طبن
لكم الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ما نألك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فخذ (قوله وتحل
لغني) أي بشرط أن لا يظن انه افقر فقره والافقي الاحياء ان علم الآخذ ذلك لم يحل له تناوله وكذا اذا دفع اليه
لهه أو صلاحه أو نسبه لم يحل له الا ان كان كذلك

خلافاً للزكاة إلا أن علم حرمة الماخوذ بعينه ولم يقصد رد مال كان عرفه ولا يخفى الورع (قوله ودفعها
 سرا) بعدم اطلاع غيره عليه (قوله وفي رمضان) وعشره الاخير أفضل من باقيه ويقدم عليه في الفضيلة
 ما يكون عند الامور المهمة كسفر ومرض واستسقاء وكسوف ويؤخر عنه عشر ذي الحجة ثم نحو مكة ثم
 المدينة ثم الافضل فالأفضل من الازمنة والأمكنة بناء على أن بعضها أفضل من بعض في ذاته وهو الصحيح
 (فرع) يندب التصديق عقب كل معصية كما مر في الحيض وبنحوه قديم لمن لبس بدله جديداً
 (قوله ولقريب) وان لم تلزمه نفقته أو بعدد في القرابة أو بعدت داره بعينه لا يمنع نقل الزكاة أو كان كافراً
 وأفضله محرم نسب ويقدم منه الاقرب فالأقرب ثم زوج ثم محرم رضاع ثم مصاهرة ثم مولاه الاعلى ثم الاسفل
 والعذر من هؤلاء أفضل من غيره وأهل الصلاح منهم أفضل من غيرهم أخذاً بما يأتي (قوله وجار) أي بعد
 القريب ويقدم منه الاقرب فالأقرب وأهل الصلاح منهم أفضل وكذا من غيرهم والاحوج في جميع
 المذكورين أفضل من غيره والمسلم أفضل من الكافر (قوله أفضل) بمعنى أن الصدقة الواقعة في شيء مما
 ذكر أفضل من الواقعة في غيره لا بمعنى أنه يطلب تأخير الصدقة اليها أو كثار الصدقة في المذكورات أفضل
 أيضاً (قوله من دفعها جهرًا) الا لنحو اقتداء به وخطابه عن محور ياعوسمعة والا كدفع الامام الزكاة
 للفقراء في المال الظاهر والباطن غيرها أفضل فيهما وكذا المالك في المال الظاهر فقط (تنبيه) اختلف
 في قبول الزكاة والصدقة أيهما أفضل والمعتمد أنه يختلف بحسب الاحوال فقبول الزكاة لنحو كسر نفس أو
 ممن لولم يقبلها منه لمنعها أفضل وعكسه الصدقة (قوله ومن عليه دين) ولو مؤجلاً والله (قوله أوله من تلزمه
 نفقته) أي مؤنته ومنه نفسه كما سيذكره عن الروضة (قوله يستحب أن لا يتصدق) هذه العبارة لا تصدق
 بالمباح وعبارة المحرر وغيره لا يستحب وهي تصدق بالاباحة (قوله خلاف المستحب) وهذا استفاد من عبارة
 المنهاج وغيره (قوله وربما قيل يكره) وهذا استفاد من عبارة المنهاج وحده (قوله الاصح محرم صدقته
 بما يحتاج اليه) مما مر ومع الحرمة بملكه الأخذ على المعتمد ونقله ابن حجر عن الشافعي والاصحاب قال
 الاذري وفارق عدم صحته هبة الماء بعد دخول الوقت بتعلق حق الله هناك بخلافه هنا والزيادة كالصدقة
 في التفصيل المذكور على المعتمد وقيل لا محرم الا بما يحصل به أدنى ضرره أو لمونه والمراد بما يحتاج اليه في
 يرم وليلة (قوله لنفقة من تلزمه نفقته) نعم ان أذن من تلزمه نفقته للمتصدق في التصديق وقد روى الصبر
 لم يحرم التصديق كإسباني (قوله وأولدين) أي والمتصدق به مما يعتاد أن يصرف في الدين لانحو لثمة
 أو رقيق (قوله من جهة أخرى) أي ظاهرة نعم الابرار من حيث الخلاف صحيح لان الاصح هنا بعكس
 ما مر فليس من محل الاستدراك السابق في كلامه وان كان متساوياً في الحكم على المعتمد الا في (قوله
 وفيها الخ) أو رده على كلام المصنف نظر للظاهر من عبارته وقد يشملها كما تقدم ولو عند حلوله (قوله قيل
 يحرم) وهو المعتمد ان لم يقصر على الصبر والا فلا حرمة كما مر في غيره وعلى هاتين الحالتين في هذا وما قبله
 تحمل الاحاديث الواردة بالمنع أو بالجواز وحيث لا حرمة فيما ذكر فهو مكروه على المعتمد قاله شيخنا وفيه
 نظر مع قصة سيدنا على رضي الله عنه فالوجه ان يقال بعدم الكراهة ان كان المتصدق عليه أحوج وعليه
 تحمل القصة المذكورة فراجع (قوله بما فضل عن حاجته) أي حاجة يوم وليلة وكسوة فصل قاله شيخنا مر
 وفي ابن حجر عن حاجة سنة واعترض بان هذا ليس من محل الخلاف لندب التصديق به مطلقاً بخلاف
 ويجب عند الاضافة ويجزئها كما على بيعه عند ذلك (قوله على الاضافة) أي الضيق من أضاف الشخص

(ودفعها سرا وفي رمضان)
 ولقريب وجاراً أفضل) من
 دفعها جهرًا وفي غير رمضان
 ولغير قريب وغير جارٍ لما
 ورد في ذلك من القرآن
 والسنة (ومن عليه دين
 أوله من تلزمه نفقته يستحب
 أن لا يتصدق) وفي المحرر
 وغيره لا يستحب له
 التصديق (حتى يؤدي
 ما عليه) فالتصدق بدون
 أدائه خلاف المستحب
 وربما قيل يكره (قلت
 الاصح محرم صدقته بما
 يحتاج اليه لنفقة من تلزمه
 نفقته أوله من لا يرجوه
 وفاء) لو تصدق (والله
 أعلم) فان رجاء وفاء من
 جهة أخرى قال في الروضة
 فلا بأس بالتصدق وفيها ان
 التصديق بما يحتاج اليه
 لنفقة نفسه قيل يحرم وان
 الاول أصح أي أنه
 لا يستحب وربما قيل
 يكره (وفي استحب
 الصدقة بما فضل عن
 حاجته) لنفسه وعياله
 ودينه (أو جهأ صحها ان لم
 يشق عليه الصبر) على
 الاضافة (استحب) له

(قول المتن ودفعها سرا) أي ولا يتحدث بها بعد ذلك (قول المتن محرم صدقته) قال ابن الرفعة وهل
 يملكه المتصدق عليه في هذه الحالة ينبغي ان يكون فيه الخلاف هبة الماء بعد دخول الوقت وقضيتها أنه لا يملكه

يضيق اذا ذهب ماله والمراد هنا تحمل المشقة لان من ضاق بمعنى بخل (قوله فلا يستحب) بل يكره والله أعلم
(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطة وشرعا عقد يتضمن اباحته بلفظ انكاح أو تزويج فهو ملك انتفاع لا ملك منفعة وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء فيحمل عليه بقريته قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مو بقرينة حديث حتى نفوق عسيلته أى حتى يزوج. د الوطء ا قمتضى غالباً للذة المشبهة بالعسل وقال الحنفية حقيقة في الوطء بنوا عليه أن من زنى بامرأة حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آباءه وأبناؤه وأصله الاباحه فلا يصح نفروان ندب نظر الاصله خلافا لابن حجر وقال الخطيب وغيره أصله الندب وتعبير بعضهم بالاباحه مراده عدم الوجوب وعليه فالوجه ما قاله ابن حجر والمراد نذر القبول لانه الذى يستقبل به الناذر وفائدته حفظ النسل ونفي ما يضر حسبه من المنى وحصول اللذة وهذه هي التي في الجنة (قوله أى التزويج) أى القبول ولو أؤخر هذا عن الضمير كان أنسب (قوله هو مستحب) ولولم يسوح الا بدار حوب صواله عن الرق أو الكفر وقد يجيب في نحو من طلقها ولها حق قسم ونحو خائف عنت تعين عليه وقد يحرم في نحو من علم من نفسه عدم القيام بواجبه وسياى كراهته (فرع) يجري في القسرى مثل ما في النكاح (قوله بان تنوق) فسر الحاجة بذلك ليناسب ما بعده والافيندب لنحو خدمة وائناس كما مر في الاشارة اليه (قوله من مهر) أى الحال منه (قوله وغيره) هو نفقة يوم وكسوة فصل (قوله ويكسر الخ) أى الرجل لانه لا يدخل له في كسر شهوة المرأة قاله ابن حجر وفيه نظر واضح فراجع (قوله ارشاد) أى من الشارع فهو مشاب عليه كما مر في الماء الشمس وما قبل من أن الصوم مثب للحرارة المفضية الى زيادة الشهوة مردوداً ومحول على من داوم عليه وليس مردادها (قوله فعليه بالصوم) أى ولا يطلب منه أن يتزوج ففيه عدم الطلب الذى هو أهم من طلب الترك المعبر به في كلام المصنف (قوله بالمد) أى مع المثناة أو ما بالقصر والهاء فهو الجمع أو شهوته (قوله لا يكسر هاء الكافور ونحوه) بل يحرم ان قطع النسل ويكره ان فتر الشهوة (فرع) قطع الحبل من المرأة على هذا التفصيل (قوله بان لم تنق) أى ظاهره الكراهة وان احتاج للاستئناس وفيه نظر كما مر (قوله لكن العبادة أفضل) أى ذاتها لا التخلي لها بدليل تأويل الشارع المدكور ولو أبقى أفضل على حقيقته وقد رتب التخلي للعبادة لكان أولى لانه محل الخلاف بين الأئمة ولان العبادة أفضل قطعاً وما ذكر صريح في أن النكاح ليس من العبادة واختار النووي أنه منها ان قصد به اعفاف أو ولو ونحو ذلك والا فلا وهو المعتمد (قوله قلت الخ) هو استمراك على ما بعد الا المفيد لعدم الكراهة لو اجد الابهة مع عدم الحاجة للعملة المدكور وعلى اطلاق تفضيل العبادة ولو غير المتعبد فعلم من ذلك أنه من اللف والنشر غير المرتب فتأمل

(كتاب النكاح)

قال الزجاج يوضع نكح في كلامهم للزوم الشئ را كبا عليه و يطلق على الوطء لما فيه من معنى الضم وعلى العقد لانه سببه اه وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل مشترك وذهب أبو حنيفة الى الثانى (قول المتن هو مستحب) نقل الشافعى عن ابن عمر رضى الله عنهم ما رآيت مثل من ترك النكاح بعد قوله تعالى ان يكونوا فقراء يفهم الله من فضله (قوله مؤن النكاح) عبارة الزركشى القدرة على المؤن وأما الباء بالقصر فهو الوطء (قوله بان لم تنق نفسه) قضيته انه لو كان مع ذلك يحتاج اليه لغرض الاستئناس لان تنق الكراهة وفيه نظر (قوله فلا يكره) لو كان الشخص غير جائز التصرف فالظاهر أنه يحرم على الولى انكاحه (قول المتن لكن العبادة أفضل) قضية هذه العبارة أن النكاح في نفسه ليس عبادة وهو كذلك وانما يكون عبادة بواسطة ما يعرض له بدليل محتم من الكافر

(والا فلا) يستحب والثانى يستحب مطلقاً والثالث لا يستحب مطلقاً

(كتاب النكاح)

أى التزويج (هو مستحب) يحتاج اليه) بان تنوق نفسه الى الوطء (يجها هبته) أى مؤتمن من مهر وغيره تخصينا للدين وسواء كان مشتقاً بالعبادة أم لا (فان فقدها استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم) ارشاد اقل صلى الله عليه وسلم عارواه الشيخان يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أى دافع لشهوته والباءة بالمؤمن النكاح فان لم تنكسر بالصوم لا يكسر هاء الكافور ونحوه بل يتزوج (فان لم يحتاج اليه بان لم تنق نفسه الى الوطء (كره) له) ان فقد الابهة) لما فيه من التزام ما لا يقدر عليه من غير حاجة وسواء كان به علة أم لا (والا) أى وان لم يفقد الابهة أى وجدها وليس به علة (فلا) يكرهه (لكن العبادة أفضل) لهنه أى فاضلة عليه (قلت فان لم